

CD/PV.1096
4 March 2008

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
يوم الثلاثاء، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد أحمد أوزومجو (تركيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٩٦ لمؤتمر نزع السلاح. وسنواصل اليوم الجلسات العامة التي سيخاطب فيها المؤتمر عددًا من الشخصيات من الدول الأعضاء.

أود الآن أن أوجه تحية ترحيب حارة إلى مخاطبنا الأول، معالي السيد ماكسيم فيرهاغن، وزير الشؤون الخارجية لهولندا. وينحدر من مكان يكتسي أهمية في مجتمع نزع السلاح. ذلك أن هولندا تحتضن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. في العام الماضي وبمناسبة الذكرى العاشرة لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ذكر السيد فيرهاغن بأنه لا يزال ثمة تحديات عديدة في ميدان نزع السلاح الكيميائي وعدم الانتشار في المستقبل رغم أنه من المهم الاحتفال بإنجازات العقد الماضي. معالي الوزير، لكم الكلمة.

السيد فيرهاغن (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بفرصة مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. عندما خاطبكم الأمين العام بان كي - مون منذ ما يربو على شهر بقليل، أوضح - بعبارة لا لبس فيها - أنه يشعر بانزعاج بالغ بسبب عدم حصول تقدم هنا في جنيف، وإني أشاطره الرأي. ذلك أن مؤتمر نزع السلاح يعيش حالة جمود منذ فترة، ولا يزال برنامج العمل الذي سيمكنه من الانتعاش مجهول المصير. علينا أن نكف عن الاكتفاء بقول "لا" للمقترحات وأن نباشر العمل.

لقد حثنا الأمين العام على أن نجعل هذه الدورة دورة لتحقيق إنجاز خارق. ودعا وزراء الخارجية والزعماء السياسيين إلى أن يأتوا إلى جنيف ويشجعوا على استئناف العمل المنتج. سيداتي وسادتي، إني ألي تلك الدعوة. إن هولندا على استعداد للعمل بطريقة بناءة من أجل جدول أعمال جديد بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. فلنحقق توافقاً جديداً.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار أمران لا غنى عن كليهما لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وهما مترابطان. فالانتشار المتواصل للأسلحة الدمار الشامل يشكل خطراً على الأمن العالمي. وأنا على يقين من أننا متفقون جميعاً على أن هذه التحديات الخطيرة تتطلب كامل اهتمامنا. كما أن وجود مخزونات ضخمة من الأسلحة النووية قليل الجدوى، بينما ينطوي على مخاطر متنوعة الأشكال. ومن مسؤوليتنا المشتركة الحد من هذه الأخطار وإزالتها في نهاية المطاف. ومنذ عام ١٩٤٨، قال الجنرال الأمريكي عمر برادلي إن وسيلة كسب حرب ذرية هي الحرص على ألا تنشب على الإطلاق.

لقد قرأت مؤخرًا، وبكثير من الاهتمام، نداءً من مجموعة من المفكرين لهم خلفية في مجال السياسة إلى تجاوز الاعتماد على الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وإزالتها في نهاية المطاف باعتبارها خطراً على العالم. وهذه خطوة مشجعة ومبادرة لازمة لإنهاء حالة الجمود التي دامت عقوداً في النقاش السياسي بشأن تحديد الأسلحة. وكرر زميلي المحترم سيرجي لافروف في كلمته إلى هذا المؤتمر منذ أقل من شهر ضرورة مواصلة نزع السلاح النووي، مضيفاً أن كثيراً من الأفكار التي أعربت عنها هذه المجموعة من المفكرين تطابق مبادرات روسيا. وهذه إشارة مشجعة جداً.

السيد فيرهاغن (هولندا)

وأدعو اليوم بالتالي كل المجموعات والبلدان إلى السعي من أجل تحقيق هذا الهدف والعمل سوياً. ويشمل هذا أيضاً من هم خارج المنطقة الأورو - أطلسية. قدّموا مبادرات ذات قاعدة واسعة للمساعدة على الدفع بالنقاش قدماً. إنها مسؤولية تقع علينا جميعاً، وليس على البعض منا فقط.

إن الحكومة الهولندية تشاطر بالتأكيد رؤية عالم خال من الأسلحة النووية، ولكننا نعي الحواجز التي تعترضها.

قد يشكل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزءاً من هذه الدفعة إلى الأمام. لم تعد الاعتبارات الاستراتيجية وإنما الإرادة السياسية هي العامل المعيق لتصديق جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ على المعاهدة. ولذا أحث كل الحكومات المعنية على أخذ هذه الخطوة.

ويتيح لنا المؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ فرصة لإحراز تقدم جدي. في ذلك المؤتمر، يجب أن نجد الأرضية المشتركة وأن نتوافق على الأخطار التي تواجهنا وعلى ضرورة تكثيف التعاون الدولي من أجل مواجهتها. ومن الأهمية بمكان أن نحرز التقدم على صعيد نزع السلاح النووي وعدم انتشاره والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويحتاج النسيج الدولي للمعاهدات في هذا الميدان إلى مزيد من التوطيد. وتكتسي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهمية حيوية في مجال التنفيذ التام لمعاهدة عدم الانتشار.

وأساند كلياً المناقشات داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن دورة الوقود النووي وعلى وجه الخصوص استخدامها السلمي. ونظراً لما يلوح في الأفق من تزايد الطلب على الطاقة النووية وما سيتلو ذلك من الطلب على خدمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي أن نشرع في التفكير في نظام دولي يخلو من التمييز ويعزز عدم الانتشار في آن واحد.

وفي هذا الصدد، أعرب عن قلقي البالغ إزاء برنامج إيران النووي. وقد حدت مخاوف المجتمع الدولي بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى اعتماد قرار ثالث بشأن إيران يوم أمس. يجب على جميع البلدان التقيد بالاتفاقات الدولية. ويشدد البيان الصادر عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا على نواياها الصادقة بتوفير كل ما هو معقول من أجل إقامة علاقة قوامها الاحترام بين إيران والمجتمع الدولي من جديد. على إيران أن تتقيد بهذا القرار المعتمد حديثاً. وإن لم تفعل، سيتعين اتخاذ تدابير إضافية.

إن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي يستلزم الإرادة السياسية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدولتان اللتان تملكان ٩٥ في المائة من المخزونات النووية في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وأدعو هذه الأطراف إلى أن تتحمل مسؤوليتها وتجدد التزامها بالعملية. لقد اتخذت خطوات جريئة في الماضي من أجل ذلك، ويتعين عليها أن تقوم بذلك مرة أخرى.

السيد فيرهاغن (هولندا)

وأشد موقفاً بناءً بالقدر ذاته من حركة عدم الانحياز، التي ستستفيد، كما سنستفيد جميعاً، من نزع السلاح وعدم الانتشار. علينا جميعاً مسؤوليات إزاء النظام المتعدد الأطراف. فلنظهِر لمن نمثلهم أننا على استعداد للأخذ والعطاء. لقد آن الأوان لوضع استراتيجية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار معاً تعزز كليهما.

بفضل جهود رئيس اللجنة التحضيرية الأولى، السفير أمانو، والعديد من الوفود البناءة، تمكنا من إنهاء جلساتها بتقرير متوازن وموضوعي للرئيس. وأتطلع الآن إلى اجتماع بناء بقدر أكبر للجنة التحضيرية الثانية في جنيف شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. وإني مقتنع بأننا لدينا مرة أخرى رئيس ممتاز، وأتمنى للسفير ييلتشينكو كامل التوفيق في مهامه الصعبة. إن هولندا سوف تدعمه.

يمثل انتشار القذائف مشكلاً متزايداً. ونحتاج إلى مبادرات سياسية جديدة وخطوات بناءة لتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار.

وفي هذا المجال، أيضاً، يجب على القوى العظمى أن تمضي قدماً وأن تبني الثقة وتعمل من أجل مواصلة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى. ويعد مقترح جعل معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى معاهدة متعددة الأطراف أمراً هاماً، ونتطلع إلى مناقشته. وندعو الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى مواصلة عملية نزع السلاح النووي بعد انقضاء صلاحية معاهدي ستارت وسورت على أساس قاعدة قانونية سليمة ذات آلية للتحقق.

ومنذ عام ٢٠٠٢، لدينا أداة مهمة تحظى بدعم واسع لمكافحة انتشار القذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل وهي: مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. وتهدف هذه المدونة إلى زيادة الشفافية والثقة فيما بين الدول المنضمة إليها وذلك بتنفيذ تدابير محددة لبناء الثقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى تجديد الالتزام الوطني بتنفيذ مدونة لاهاي لقواعد السلوك. فتنفيذ هذا الصك دون مستوى التوقعات، وأود أن أحث وبقوة كل الأطراف الموقعة، وبمجموعها ١٢٨، على تغيير هذا المنحى. وسيشكل الإعلان المسبق عن عمليات إطلاق القذائف خطوة إيجابية جداً في هذا الصدد.

إني لا أزال ملتزماً بقوة بالعمل من أجل تعميم هذه المدونة وتعزيزها، وسأكتب رسالة بهذا الخصوص إلى وزراء الشؤون الخارجية للدول الـ ١٢٧ الأخرى الموقعة لها.

أود الآن الانتقال إلى مسألة برنامج العمل الذي تعمل الوفود على وضعه منذ سنتين والذي يشكل، كما قال الأمين العام، مقترحاً "متوازناً ومصاغاً بعناية". ومن بين الأولويات الرئيسية معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من المتفجرات النووية. والداعي لوجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر بسيط، إنها تعزز نزع السلاح من خلال وضع حد لمورد جديد للبلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب لإنتاج الأسلحة. وقد أدرج موضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية بالفعل كهدف في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. وأعلنت أربع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد تنتج

السيد فيرهاغن (هولندا)

المواد الانشطارية الخاصة بالأسلحة. وهذا المؤتمر لتزع السلاح هو الهيئة التي ينبغي أن نشرع فيها في إجراء المفاوضات. وعلى جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تتفق فيما بينها على وقف إنتاج المواد الانشطارية الخاصة بالأسلحة وأن تفتح مرافقها لإنتاج هذه المواد أمام عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الالتزام بالضمانات، اقتداءً بممارسة عمليات تفتيش الأوراتوم في فرنسا والمملكة المتحدة. وأرحب بمساهمة المملكة المتحدة في هذا الميدان.

كما أن هولندا مستعدة للمشاركة في مناقشات جوهرية بشأن السبيل لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك بشأن المسائل الأخرى المدرجة في مشروع الرزنامة المعروض حالياً. وفيما يتعلق بالمقترح الروسي - الصيني لمعاهدة جديدة بشأن منع نصب الأسلحة في الفضاء الخارجي، لدى هولندا موقف واضح في مجال زيادة الأمن الدولي في الفضاء الخارجي. والمسألة المطروحة هي كيف يمكننا تحقيق هذه الغاية على أفضل وجه. أعتقد أنه لا يزال ثمة خطوات معينة ينبغي اتخاذها من أجل إجراء مفاوضات دولية فعالة بخصوص معاهدة جديدة بشأن الأمن الدولي في الفضاء. ومدونة للسلوك، أو مجموعة من المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات، هي الوسيلة العملية والواقعية لتحسين الأمن في الفضاء، وستشكل تدبيراً قيماً لبناء الثقة في الوقت الراهن. ويعكف الاتحاد الأوروبي حالياً على وضع مشروع صك من هذا القبيل. ومن بين العناصر المهمة إزالة مكامن القصور في القانون الدولي المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وينبغي، بطبيعة الحال، أن تكون أي تدابير إضافية مكتملة للإطار القانوني القائم. وأمل بصدق أن يستطيع هذا الصك إقامة توازن جيد بين المصالح المتضاربة وأن يحظى بالقبول على صعيد العالم.

أشيدُ بمشاركة الأمين العام بان كي - مون شخصياً في مؤتمر نزع السلاح وبالتزامه له. كما أود أن أعرب عن دعمي القوي للممثل الأعلى المعني بشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، ولأعضاء مكتبه، نظراً لكل ما أنجزوه من العمل الجيد ولروحهم الإيجابية التي لا تعرف الكلل. إنهم يمثلون قدوة. ولدعم عمل السيد دوارتي أكثر، أعتمز المشاركة في تمويل عملية ترويج دراسة الأمم المتحدة بشأن التوعية بتزع السلاح وعدم الانتشار، وربما مبادرات أخرى لمكتب شؤون نزع السلاح. ويوجد السيد دوارتي حالياً في لاهاي لإجراء مشاورات مع وزارتي قبل أن يواصل السفر إلى جنيف غداً.

سيداتي وسادتي، إنكم تنتمون إلى محفل مهم متعدد الأطراف لإجراء مفاوضات على الصعيد العالمي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيشكل السماح ببقائه مهماً عثرة كبيرة، إن لم نقل وصمة عار. إن المهمة المنوطة بكم لا تزال كما كانت مهمة. إني أمل أن يصدر موقف بناء من جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الحائزة منها للأسلحة النووية والمنتمية إلى حركة عدم الانحياز.

أشجّعكم على تجاوز إخفاقات الماضي والاستلهام من إنجازاته ونحن نصبو إلى تحقيق النجاح في المستقبل. نستطيع سوياً، باعتبارنا شركاء مسؤولين في المجتمع الدولي، أن نحققه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم مؤتمر نزع السلاح، أود أن أشكركم، سيدي الوزير، على كلمتكم وعلى ما وجهتموه لنا من عبارات التشجيع.

سأعلق الجلسة الآن نحو دقيقتين كي أرافق معالي الوزير خارج قاعة المجلس.

عُلقَت الجلسة الساعة ١٠/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٢٢

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يمكنني افتتاح الجلسة؟

باسم مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي، أود أن أوجه تحية ترحيب حارة لمعالي السيد مارات تاجين، وزير الشؤون الخارجية لكازاخستان. وتعد كازاخستان حقاً نموذجاً للنجاح في ميدان نزع السلاح النووي. معالي الوزير، لكم الكلمة.

السيد تاجين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بادئاً بيده أن أشكركم على أن أتحتم لي الفرصة لمخاطبة هذا الجمهور المتميز. وأعتقد أن مؤتمر نزع السلاح كان ولا يزال المحفل الرئيسي للمفاوضات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن تاريخ كازاخستان المستقلة يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بترع السلاح. فعشية الاستقلال في آب/أغسطس ١٩٩١، وقع الرئيس نور سلطان نازارباييف المرسوم التاريخي المتعلق بإغلاق موقع سيميالاتينسك للتجارب النووية. وفي هذه الأيام، ما فتئت حكمة هذا القرار وصوابه يتضحان أكثر فأكثر.

لقد أرست كازاخستان مثلاً للتحلي بقدر كبير من المسؤولية لأجيال الحاضر والمستقبل، حيث أظهرت بشكل مقنع أن مكن الأمن الحقيقي ليس في واقع الأمر الترسانات النووية وإنما اعتماد سياسة خارجية سلمية وتحقيق الاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية والسياسية.

قال أحد الزعماء البارزين في القرن الماضي: "إن الجنرالات يعدون على الدوام للحرب الأخيرة." ألتمس المعذرة لو كان أي جنرال من بين الجلوس في هذا البهو، ولكني ينبغي أن أقول إن كازاخستان بصدد الإعداد لعالم جديد، نأمل أن يكون في نهاية المطاف عالماً خالياً من الأسلحة النووية، فيصبح بالتالي بطبيعة الحال مثلاً حياً لما تشعر به البشرية من المسؤولية المتزايدة إزاء خطر الدمار الشامل.

لم يكن إغلاق موقع إجراء التجارب النووية إلا الخطوة الأولى في ما أضحي لاحقاً جوهر سياسة كازاخستان لنزع السلاح. ففي عام ١٩٩٢، وقّعنا بروتوكول لشبونا، مؤكدين التزامنا بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية. وقد أوفت كازاخستان بالتزاماتها كاملةً.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، صادق برلماننا على هذه المعاهدة، وحصلت كازاخستان سنة بعد ذلك على ضمانات أمنية من القوى النووية. وفي عام ١٩٩٦، انضمنا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن باب التقدير الطبيعي لجهودنا، قُبلت كازاخستان في عام ٢٠٠٢ في مجموعة موردي المواد النووية. كما

السيد تاجين (كازاخستان)

انضمت كازاخستان إلى مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية وإلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي عُقد اجتماعها الثالث في أستانا، عاصمة كازاخستان، العام الماضي.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وقَّعت كازاخستان، إلى جانب دول آسيا الوسطى الأخرى، المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ويشكل إنشاء المنطقة الجديدة الخالية من الأسلحة النووية مساهمة هامة في عملية تحقيق الاستقرار والأمن في آسيا. وتشير هذه المبادرة الإقليمية الناجحة كذلك إلى القوة التي تنطوي عليها معاهدة عدم الانتشار.

ويشكل انضمام كازاخستان إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في شهر حزيران/يونيه الماضي خطوة أخرى تدل على انسجام سياساتنا الوطنية في ميدان نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وباعتبار كازاخستان مشاركاً نشيطاً في عملية نزع السلاح، فإنها تلاحظ بأسف عدم حصول تقدم حقيقي. فقد أصيب عمل مؤتمر نزع السلاح بالشلل خلال العقد الماضي. وثمة جهود في عملية نزع السلاح النووي. وأخفق المجتمع الدولي في إيجاد حل فعال لمشكلتي نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك في معظم الحالات بسبب غياب التوافق، رغم وجود الإرادة السياسية.

أولاً، يتعلق الأمر بمعاهدة عدم الانتشار، الصك الرئيسي لمنع انتشار الأسلحة النووية. فلم تمنع المعاهدة انتشار الأسلحة النووية وظهور بلدان جديدة نووية بالفعل. وازداد بقدر هائل خطر وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين. ولم يلاحظ أي دليل على وفاء القوى النووية بتعهداتها بخفض ترساناتها النووية.

إن عدم المساواة، الذي يكمن في صلب معاهدة عدم الانتشار، يتسبب في أن القوى النووية لا ترى أي جدوى في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح. ويغذي هذا الأمر حالة من المواقف الهدامة والشعور بجيف معاهدة عدم الانتشار في بعض مناطق العالم. والأدهى أنه يمنح مبررات خطيرة للبلدان التي تطمح إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، وفي الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، دعا رئيس كازاخستان، نور سلطان نازارباييف، الدول النووية إلى أن تمضي قدماً نحو عالم خال من الأسلحة النووية، فترسي بذلك مثلاً يحتذى به للدول الأخرى، وأن تتخذ تدابير للحفاظ على نجاعة معاهدة عدم الانتشار ولتعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية.

إننا مقتنعون بأنه من اللازم وضع آليات لها نفوذ فعال على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تعمل خارج نطاق الإطار القانوني لمعاهدة عدم الانتشار وتوفير وسائل لممارسة الضغط على البلدان التي ستحاول الانسحاب من المعاهدة في المستقبل.

السيد تاجين (كازاخستان)

وتدرك كازاخستان أهمية العمل الذي قامت به الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فيما يتعلق بمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة ستارت) لتقليص ترساناتها النووية. وبالنظر إلى انقضاء صلاحية المعاهدة في عام ٢٠٠٩، فإنه يلزم تسريع عملية التفاوض بشأن آفاقها. وينبغي، في نظرنا، أن تتضمن وثيقة جديدة أو اتفاق جديد تدابير ملموسة بشأن تقليص عدد منظومات الإيصال الاستراتيجية ورؤوس الحرب النووية. كما نرحب بالممارسة المتبعة داخل مؤتمر نزع السلاح والمتمثلة في المناقشة المفتوحة لحالة عمليات التقليص ووتيرتها. غير أنه لا يكفي ذلك لضمان عدم رجعية العملية. ذلك أنه تلزم جهود أخرى كثيرة لتمهيد السبيل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى أولويات جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح، فإن كازاخستان تتقيد بنهج واقعي فيما يتعلق بالوضع السائد في المؤتمر. ورغم عدم حصول تقدم ملحوظ، فإننا نشيد بالجهود التي بُذلت خلال السنتين الماضيتين من أجل صياغة ما يُعرف باسم مقترح رؤساء دورة عام ٢٠٠٧. فهذا المقترح، كما نفهمه، يحظى بدعم أغلبية الدول الأعضاء في المؤتمر. وفي سبيل التوافق، نحن على استعداد لمواصلة العمل على أساسه.

ونعتقد أن مبادرة بدء المفاوضات من أجل صياغة مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أتت في وقت جيد. ونتمنى أن تشكل حافزاً لإحراز مزيد من التقدم من أجل نزع السلاح النووي. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا يقلص هذا القرار أهمية المسائل الثلاث الأساسية الأخرى وهي: نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية.

ائدنوا لي أن أذكركم بأن كازاخستان اقترحت مراراً وضع مشروع وثيقة دولية ملزمة لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد بلدان غير نووية. إننا مهتمون بمواصلة النقاش بشأن مسألة الضمانات الأمنية السلبية، إذ لها صلة وثيقة بعملية نزع السلاح النووي. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لديها حق مشروع في الحصول على الضمانات الأمنية السلبية.

وأخيراً، أود أن أعرب مرة أخرى عن جزيل شكري لكم على هذه الفرصة النادرة وعلى منحي إمكانية توضيح موقف كازاخستان من المسائل البالغة الأهمية التي تُناقش هنا هذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الوزير، باسم المؤتمر، على كلمتكم الشاملة.

سأعلق الجلسة الآن نحو دقيقتين لمرافقة معالي الوزير.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٣٣ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٨

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي، أود أن أوجه تحية ترحيب حارة إلى معالي السيد أدريان تشيوروويانو، وزير الشؤون الخارجية لرومانيا. ورومانيا، بطبيعة الحال، من بين الأعضاء المؤسسين لمؤتمر نزع السلاح. معالي الوزير، لكم الكلمة.

السيد تشيورو يانو (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): ائذنوا لي بادئ ذي بدء أن أخبركم عن مدى اعتزازي العميق بأن أتيحت لي هذه الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح.

وأود فيما يلي أن أعرب عن سروري بمخاطبة المؤتمر خلال ولاية تركيا في منصب الرئاسة. فكثيراً ما تعاونت تركيا ورومانيا بشكل وثيق فيما يتعلق بمختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح. وأغتنم هذه الفرصة لأقول إن بلدي على استعداد لتقديم دعمه غير المشروط لجهودكم، وكذلك لجهود الرؤساء المقبلين، من أجل استئناف أنشطة هذا المحفل التفاوضي المهم.

وفي الوقت ذاته، أود أن أوجه تحيات شكري الصادقة لرؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٧ على الجهود التي بذلوها من أجل الدفع قدماً بعملنا.

مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح التي تتمثل مهمتها في الاضطلاع بدور أساسي في ضمان الأمن والاستقرار في جميع أرجاء العالم. وعلى المؤتمر، الذي أظهر في ما مضى قدرته الهائلة على التفاوض بشأن معاهدات واتفاقيات رئيسية بشأن نزع السلاح، أن يواصل الاضطلاع بدور مفيد خدمةً للسلم والأمن والاستقرار.

وإنه في هذا السياق يسود لدى الرأي العام الشعور بالأسف لكون هذه الهيئة في حالة جمود منذ عدة سنوات. ورغم هذه الأزمة، فإن المؤتمر هو أنسب الأطر، بل أقول أفضلها حقاً لتسوية أي مشكل يتصل بالسلم والأمن الدوليين. وعلى غرار ذلك، يشكل مؤتمر نزع السلاح مقياساً شديداً الحساسية يعكس التغيرات في الأمن العالمي والمناخ الدولي في هذا المجال. وهذا داعٍ آخر لأن تلتحق رومانيا، الواعية بالدور الذي يمكن وينبغي أن يضطلع به المؤتمر، بالأغلبية العظمى من أعضائه في الإعراب عن أملها في أن تمكننا التطورات الإيجابية من تجاوز المأزق الحالي.

وليست مشاركة وزراء الشؤون الخارجية في أعمال المؤتمر سوى أحد النهج المقررة لتجاوز هذا الوضع. كما أننا نعي أنه من الصعب جداً تأمين المساندة الشاملة اللازمة لاعتماد برنامج عمل في محفل للمداورات والمفاوضات يضم ٦٥ عضواً تُتخذ فيه القرارات بالتوافق. ولكن ذلك ليس مستحيلاً.

رومانيا بلد يُخلص تماماً لمبادئ تعددية الأطراف، وحاول على الدوام أن يكون قوة بناءة تتحلى بالمرونة اللازمة لبلوغ الأهداف المشتركة. ولأن بلدي شغل منصب الرئيس خلال إحدى الولايات الست لرئاسة المؤتمر في عام ٢٠٠٦، فإنه يعي جيداً التحديات التي يجب على الدول الأعضاء مواجهتها من أجل إقناع الأعضاء باعتماد برنامج العمل.

كما نعيد تأكيد عزمنا على المساهمة في جهود المجتمع الدولي من أجل إنعاش آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. إننا مصممون على بذل الجهود اللازمة لضمان نجاح المؤتمر بطريقة بناءة وقائمة على التوافق.

السيد تشيورو يانو (رومانيا)

وتعتقد رومانيا أن الرزنامة المؤلفة من ثلاث وثائق تمحضت عنها دورة عام ٢٠٠٧ (L.1 و CRP.5 و CRP.6) يمكن أن تشكل أساساً متيناً لاستئناف أنشطة المؤتمر وتجاوز هذا المأزق. ويبدو أن اعتماد جدول الأعمال بسلاسة وسرعة سيدل على وجود مناخ إيجابي سيجتنب الدفع بالعمل قدماً بطريقة متوازنة وبناءة.

اسمحوا لي بأن أبلغ إليكم أفكارتي بخصوص سلسلة من المسائل المحددة.

إن المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية واستعراض الوضع الحالي فيما يتعلق بترع السلاح النووي ومنع الانتشار في الفضاء مسائل لها صلة وثيقة بالأمن العالمي، ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل المثالي لإحراز التقدم في كل هذه المجالات.

ونرى أن فتح المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو ما يشكل أولوية واضحة للعديد من الوفود، سيجعل بالإمكان إيجاد الظروف المواتية لتبادل كثيف وبناء للآراء. وإننا مقتنعون بأن اتفاقاً بشأن هذا الموضوع سيشكل خطوة مهمة نحو إزالة الأسلحة النووية.

وتعتقد رومانيا أن نزع السلاح النووي ومنع انتشاره يشكّلان بعدين متلازمين لمعاهدة عدم الانتشار. فكلاهما يقوي أو يقوض الآخر. كما نأمل أن يفضي اجتماع اللجنة التحضيرية الذي سيجري هذا العام في جنيف إلى تأكيد وتعزيز التدابير المعتمدة من أجل التنفيذ المتوازن والشامل لمعاهدة عدم الانتشار.

إن بلدي لا يزال يرى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة أساسية لترع السلاح النووي. ورغم الدعم الذي تحظى به من عدد كبير جداً من الدول، فإن الشروط اللازمة لدخولها حيز النفاذ لم تُستوف بعد للأسف. ونعتقد أن عملية التصديق عليها مهمة لضمان نزع السلاح العام والتام. وبهذا الخصوص، ترى رومانيا أن تصديق كولومبيا وماليزيا مؤخراً على المعاهدة يشكل خطوة رئيسية لبلوغ هذا الهدف.

إن عسكرة الفضاء الخارجي تشكل مصدر قلق بالغ. يدعو المقترح L.1 إلى إجراء مناقشات جوهرية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن رومانيا، التي تعكف حالياً بكل العناية الملائمة على دراسة المشروع الذي قدمه كل من روسيا والصين للمعاهدة المتعلقة بمنع نصب الأسلحة في الفضاء الخارجي، ترى منذ أمد طويل أنه تتزايد ضرورة التوصل إلى اتفاق دولي يحظر عسكرة الفضاء. وهذه ممارسة لازمة للغاية في مجال الدبلوماسية الوقائية، لأن الفضاء إرث مشترك للبشرية وينبغي أن يُستخدم للأغراض السلمية فقط.

ويجب علينا أن نعالج التحديات الأمنية المتعددة على الصعيد العالمية والإقليمية والمحلية. فمستقبلنا يتوقف على قدرتنا على العمل سوياً في سياق قوامه تعددية الأطراف الفعالة.

وستواصل رومانيا دعمها لهذا الإطار المتعدد الأطراف لإبرام اتفاقات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، على الصعيدين العالمي والإقليمي، وستدأب على الوفاء بالالتزامات التي تقع عليها بموجب النظم المتعلقة بالأسلحة التي انضمت إليها.

السيد تشيورو يانو (رومانيا)

إن رومانيا طرف في الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة في مجال أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار واتفاقية أوتاوا ومعاهدة الأجواء المفتوحة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وغيرها من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويدرك بلدي أهمية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وأحكامها المتعلقة بالأسلحة التي تعتبر مفرطة الضرر أو يمكن أن تصيب العسكريين والمدنيين على حد سواء. ومنذ بدء نفاذ الاتفاقية، أثبتت أنها صك مهم ليس لترع السلاح فقط، وإنما كذلك للقانون الدولي. وإدراكاً من رومانيا لأهمية الاتفاقية، فقد انضمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى بروتوكولها الرابع المتعلق بالمفجرات من مخلفات الحرب، الذي سيدخل حيز النفاذ بالنسبة لرومانيا في ٢٩ تموز/يوليه هذا العام.

إن دعم الصكوك المتعددة الأطراف ينبغي أن ينعكس في دعم تنفيذ أحكامها. وعملاً بهذا المبدأ، يدعم بلدي، إلى جانب شركائه في الاتحاد الأوروبي، عملية تعميم اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة والاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية.

وختاماً، أود أن أتقاسم معكم بعض أفكار نيكولاي تيتوليسكو، وهو دبلوماسي روماني ورئيس عصبة الأمم عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ وشخص لديه وشائج وثيقة جداً بمدينة جنيف، الذي رأى أن "مؤتمر نزع السلاح هو المفتاح للتفاهم بين الأمم". أعتقد أن هذه الأفكار لا تزال وجيهة، لأن جهود المجتمع الدولي ينبغي أن تتركز على ضمان وجود عالم أكثر عدلاً واستقراراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر معالي الوزير المحترم على كلمته المهمة وعلى عباراته اللطيفة الموجهة إلى الرئاسة. سأعلق الآن الجلسة إلى الساعة ١١/١٥ لمرافقة الوزير وأيضاً لانتظار وصول الوزير التالي، وزير خارجية إيران.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٠٠ واستؤنفت الساعة ١١/١٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المؤتمر وأصالة عن نفسي، أود أن أوجه تحية ترحيب حارة إلى معالي السيد مانوشهر متقي، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية. لقد دأبت جمهورية إيران الإسلامية خلال السنوات الماضية على إيفاد مسؤولين رفيعي المستوى لمخاطبة المؤتمر، وكان الوزير متقي هنا العام الماضي. معالي الوزير، لكم الكلمة.

السيد متقي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إنه لشرف عظيم بالنسبة لي أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح، مرة أخرى، في هذا الظرف الحرج. اسمحوا لي، في البداية، أن أهنيكم على تقلدكم منصب رئاسة المؤتمر وأن أتمنى لكم التوفيق للشروع في الأعمال الجوهرية بغية تحقيق الهدف السامي المتمثل في عالم ينعم بالأمان والأمن.

السيد متقي (جمهورية إيران الإسلامية)

لدى جميع أعضاء المجتمع الدولي قيم مشتركة ومصالح أمنية في التقدم نحو عالم أكثر أماناً. ففي عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، سيُكفَل أمن جميع الدول وازدهارها ورفاهها على نحو أفضل. سيكون مختلفاً تماماً عن عالم تسعى فيه الدول القوية إلى التمتع بالأمن المطلق وتواصل من أجل ذلك تطوير وعصرنة ترساناتها النووية. وكما تثبت تجارب التاريخ المعاصر، سيسفر البحث عن الأمن المطلق في نهاية المطاف عن نتائج سلبية. ذلك أنه يقلل الشعور بالأمن ويقوض الثقة والأمان فيما بين الدول ويمهد المجال لتجدد سباق التسلح وانبعاث التزعة العسكرية.

إن المجتمع الدولي، في رأينا، يظهر أن ثمة تحديات كبرى هي الأسباب الرئيسية لفقدان الأمن وحالة الجمود في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في العالم.

التزعة الانفرادية والتدابير الانفرادية هي التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. وللجوء إلى الوسائل العسكرية بدل التسوية السلمية للتراعات، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، نهج خطير ينبغي تفاديه في السعي إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية. وفي هذا الصدد، ليست المذاهب العسكرية القائمة على الضربات الاستباقية مبررة وتتنافى بوضوح مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن نضيف إلى هذه القائمة مسألة فرض العقوبات غير المشروعة وغير المبررة على دول أخرى وإساءة استعمال الهيئات الدولية لمجرد تحقيق المصلحة الذاتية وتوجيه اتهامات باطلة إلى الآخرين بدعوى ما يسمى المخاوف من انتشار الأسلحة بغية حجب الأنظار عن الإخلال بالالتزامات في مجال نزع السلاح وتضليل الرأي العام.

ويشكل عدم إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي، إلى جانب الانتشار العمودي والأفقي، تحدياً رئيسياً آخر لعالمنا اليوم. ويمثل الاحتفاظ بالقوات النووية الاستراتيجية والتكتيكية ومواصلة عصرنتها وكذلك المذاهب العسكرية الجديدة التي تعلق احتمال استخدامها، ولا سيما ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية، أكبر خطر على البشرية. لقد شددت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على الدوام على أن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى في مؤتمر نزع السلاح. ويُقلق المجتمع الدولي اليوم قبل أي وقت مضى استمرار وجود الآلاف من رؤوس الحرب النووية في مخزونات بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لم يعترف المجتمع الدولي قط بوضع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وبقدراتهم فيما يتعلق بالأسلحة النووية. لقد منحت البلدان المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لنفسها حق النقض وفرضت تلك القاعدة على المجتمع الدولي. واليوم، تحول حق النقض وحق امتلاك الأسلحة النووية إلى أداة نفوذ لانتزاع حقوق غير مشروعة.

ما هي البلدان التي عرضت الأمن في شبه الجزيرة الكورية للخطر عقوداً بإقامتها ترسانات نووية في المنطقة؟ وبأي منطق جهزت فرنسا، بمساعدة من دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية، الكيان الصهيوني بقدرات في مجال الأسلحة النووية؟ في هذا الصدد، أضع في الاعتبار المخاوف المثارة بخصوص المسؤولين الفرنسيين السابقين

السيد متقي (جمهورية إيران الإسلامية)

والحالين فيما يتعلق بإمكانية استعمال الأسلحة النووية. ونقترح أن تدرج الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جدول أعمالها مسألة كيف جُهِّز الكيان الصهيوني بالأسلحة النووية. وستتعاون جمهورية إيران الإسلامية في هذا المضمار مع الوكالة، إلى جانب بلدان مطلعة أخرى في المنطقة.

تتساوى الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية من حيث عدم شرعيتها، وينبغي إقرار عدم شرعية الأسلحة النووية من خلال اتفاقية ملزمة قانوناً بشأنها. لقد حُظرت بالفعل فئتان من أسلحة الدمار الشامل بموجب اتفاقيتين ملزمتين قانوناً لهما صلة بالأمر، أي اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحق الأوان الآن لحظر جميع الأسلحة النووية وإزالتها كلياً. ولدى مؤتمر نزع السلاح، بوصفه هيئة الأمم المتحدة الوحيدة التي يمكنها معالجة هذه المسألة وإبرام صك دولي من ذلك القبيل، دور يقوم به في ميدان نزع السلاح النووي وذلك بإنشاء لجنة مخصصة تُسند لها ولاية الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن "اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية وتدميرها".

ما من شك في أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تقع عليها المسؤولية الأولى في هذا السياق وينبغي، إلى حين إبرام هذه الاتفاقية وإزالة الأسلحة النووية كلياً، منح الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة ضمانات أمنية سلبية فعالة من خلال صك ملزم قانوناً. وفي هذا السياق، يجب إنشاء لجنة مخصصة لمعالجة المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح.

لا تمنح معاهدة عدم الانتشار الدول الحائزة للأسلحة النووية الحق في الاحتفاظ بترساناتها النووية إلى الأبد. فعليها التزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة لم تف بها بعد. وتشدد فتوى محكمة العدل الدولية بوضوح على أن "هناك التزاماً قائماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة". وعلاوة على ذلك، لم يجر تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلا من خلال رزمة من القرارات، تضمنت وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بإزالة تلك الأسلحة كلياً. وتطرح الأطراف الأخرى في معاهدة عدم الانتشار عن حق هذا السؤال. وأقصد على وجه الخصوص ما يلي: ماذا حصل لهذه الالتزامات وكذلك للتعهدات القاطعة بتزع السلاح النووي؟ إن تجاهل أي من هذه التعهدات يشكل، بلا شك، ضربة لمصداقية ونزاهة معاهدة عدم الانتشار. وإننا قلقون على وجه الخصوص إزاء عدم حصول تقدم فيما يخص وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها القاطع بأن تقوم بإزالة ترساناتها النووية كلياً ليفضي ذلك إلى نزع السلاح النووي، ونحثها على التقيد بالتزاماتها القانونية المحددة في المادة السادسة من المعاهدة. وأعرب بصفة خاصة عن قلق حكومة بلدي البالغ إزاء محاولات إعادة تفسير التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وذلك بغرض وضع شروط للوفاء بها. إن هذه المحاولات تتجاهل عمداً نص وروح المادة السادسة من المعاهدة. وتُعتبر ذرائع إنكار التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة ولن تقبلها بأي شكل الدول الأطراف في المعاهدة.

السيد متقي (جمهورية إيران الإسلامية)

منذ عام ١٩٧٤، وبناءً على مبادرة إيران، قررت بلدان الشرق الأوسط إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذا الإقليم. فضلاً عن المنافع الأمنية لإنشاء هذه المنطقة، سيحسن الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأهل المنطقة وذلك بالإسهام في تعزيز الثقة هناك. وتكتسي منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أهمية استراتيجية لدول المنطقة. ولا داعي للقول بأن اعتماد القرار المتعلق بالشرق الأوسط كان عاملاً حاسماً وعنصراً أساسياً في تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. للأسف، لم تتخذ الأطراف الراعية لهذا القرار أي تدبير ملموس لإنشاء منطقة من ذلك القبيل في إقليمنا. ولا يشكل تحدي الكيان الصهيوني للنداء الدولي بتقيده بمعاهدة عدم الانتشار ومرافقه النووية السرية غير المراقبة ونشره للأسلحة النووية بلا عقاب أكبر خطر على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة فحسب بل يمثل ذلك أيضاً العائق الوحيد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

في رأينا، ينبغي أن يكون الهدف الأسمى لأي مبادرة وجهود مشتركة مباشرة العمل الجوهري، وبخاصة فيما يتعلق بتزع السلاح، من خلال اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن تُعالج فيه أولويات وهواجس جميع الدول الأعضاء وكل المسائل الأساسية الأربع على قدم المساواة. ولن تجدي أي محاولة لإغفال هذا المبدأ الأساسي نفعاً وقد تؤدي فقط إلى الشعور بمزيد من الإحباط لدى الدول الأعضاء.

توجد مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٨٢. نعتقد أن المؤتمر يمكن أن يساهم بفعالية في ذلك الموضوع.

في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قُدِّم في وقت مناسب إلى هذه الهيئة الموقرة مشروع معاهدة بشأن منع نصب الأسلحة في الفضاء الخارجي وتهديد أجسام الفضاء الخارجي أو استخدام القوة ضدها. وترحب جمهورية إيران الإسلامية بالمبادرة المتعلقة بمنع تسليح الفضاء الخارجي وتأمل أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، أعماله الجوهريّة في هذا الصدد. وتأمل أن تيسر الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر استكشافه واستخداماته السلمية، باعتباره إرثاً مشتركاً للبشرية، لما فيه منفعة ومصالحة جميع البلدان، وبخاصة الدول النامية.

وبهذا الخصوص، أود أن أعلم المؤتمر بأن بلدي أطلق بنجاح في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ صاروخه الأول للبحوث "Kavoshgar 1" (المستكشف ١) في الفضاء بغية تمهيد المجال لوضع ساتلنا الأول المصنّع محلياً، المسمى أوميد، في مداره لأغراض الاستخدامات السلمية. وتدخل جمهورية إيران الإسلامية بمجال الفضاء الخارجي فقط للحصول على بعض البيانات لمنع وقوع الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل، ولتحسين نظمها للاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض سلمية، وذلك لأن البلدان الأخرى التي تملك القدرات تفعل الشيء ذاته.

كما أن التفاوض بخصوص معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية تخلو من التمييز وتكون ملزمة قانوناً ويمكن التحقق على الصعيد الدولي من الامتثال لها من بين قضايا المؤتمر الأساسية الأربع التي ينبغي معالجتها بطريقة مناسبة. ولدينا اعتقاد راسخ بأن ولاية شانون الشهيرة يجب أن تحكم أي مفاوضات تجري في المستقبل بشأن ذلك الموضوع.

السيد متقي (جمهورية إيران الإسلامية)

حتاماً، أود أن أقول بضع كلمات عن التطور الذي حصل مؤخراً في البرنامج النووي لبلدي.

لقد أعلن التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن جميع القضايا العالقة فيما يخص البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية سُويّت وأكد للمرة الحادية عشرة أنه لم يحصل أي انحراف في أنشطة إيران النووية السلمية.

وأود أن أذكر بأن الذريعة التي أُدرجت على أساسها مسألة النشاط النووي الإيراني في جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم أضحّت أساس الإجراءات غير المبررة وغير القانونية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هي الأمور الغامضة في البرنامج النووي الإيراني والادعاءات التي أثارها بشأنه بضعة بلدان حاولت بتضخيمها لتلك الأمور الغامضة أن تشكك في طابعه السلمي.

ولكي تريح جمهورية إيران الإسلامية الغموض عن أنشطتها النووية السلمية وتسوي المسائل المتبقية، توصلت في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تفاهم على برنامج عمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى أساس ذلك البرنامج، قدمت الوكالة إلى إيران قائمة محددة ضمت ست قضايا، تشمل "البحوث في مجال البلوتونيوم" و"أجهزة الطرد المركزي من الفئة P1 والفئة P2" و"مصدر التلوث" و"الوثيقة المتعلقة بمعدن اليورانيوم" و"البلوتونيوم - ٢١٠" و"منجم غاشين".

وفي تنفيذ برنامج العمل، أبدت جمهورية إيران الإسلامية أقصى درجات الشفافية وتعاونت بالكامل بل أتمت البرنامج قبل الموعد المقرر بكثير. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذه كان يتطلب ١٨ شهراً، ولكن جمهورية إيران الإسلامية نفذته في غضون ٦ أشهر.

ورغم الاتفاق المبدئي، المفترض أنه عالج المسائل العالقة السابقة، فإن جمهورية إيران الإسلامية، ومن منطلق حسن نيتها وبدافع مواصلة تعاونها مع الوكالة، نظرت أيضاً في المسائل الحالية. وبالتالي، انطلقت وانتهت المفاوضات بشأن وثيقتين قانونيتين مهمتين، ألا وهما "وثيقة نزع الضمانات" و"الملحق المتضمن للمواصفات النموذجية للمرافق" الخاص بمصنع لتخصيب الوقود في ناتانز، وبدأ نفاذهما في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وبناءً على ذلك، سيوفر تنفيذ هذين الاتفاقيين الضمانات اللازمة للتحقق من أنشطة التخصيب في إيران في الوقت الراهن وفي المستقبل.

وأعلن تقرير الوكالة المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بوضوح وجلاء أن جميع المسائل الست المسماة "المسائل المتبقية" قد سُويّت وأن جمهورية إيران الإسلامية أجابت على كل الأسئلة التي طرحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسائل العالقة. وعلاوة على ذلك، أكد أن هذه الأجوبة "منسجمة مع النتائج التي توصلت إليها الوكالة" وأن الوكالة "لم تعد تعتبر هذه المسائل عالقة". وفي هذا التقرير، أعلنت الوكالة أيضاً أن الأنشطة النووية الراهنة في إيران تخضع لمراقبتها وتسنّى لها مواصلة التحقق من عدم تحويل مسار المواد والمرافق النووية المعلنة في إيران.

السيد متقي (جمهورية إيران الإسلامية)

وبالتالي، تداعت كل تريريات وأسس إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ما يدل على أن القرارات التي اعتمدها المجلس سابقاً تفتقر إلى أي مسوغات قانونية وفنية ولم تنبع سوى من النوايا السياسية الخبيثة لبعض البلدان. ومن شأن التماذي في هذا المنحى بالطبع أن يقوض مصداقية مجلس الأمن وأن ينال من نزاهة وموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يُفترض أن تكون السلطة الوحيدة المختصة في الأنشطة النووية للدول الأعضاء. وقد يشكل إجراء مجلس الأمن خطوة أخرى في الاتجاه الخاطئ. ويعد تقرير الوكالة دليلاً واضحاً على مطابقة مسلك جمهورية إيران الإسلامية في أنشطتها النووية للقانون واتسامه بالشفافية والمسؤولية ووضوح الأفق وعلى وفائها بالتزاماتها وتعهداتها في هذا الصدد.

وكما أكدت حركة عدم الانحياز، فإن توقع المجتمع الدولي هو أن تتخذ الدول التي ضللت المؤسسات الدولية بادعاءاتها واتهاماتها الباطلة، من خلال إجراءاتها ودعايتها ذات الدوافع السياسية ضد برنامج إيران النووي السلمي، تدابير تصحيحية لإصلاح أخطائها.

غير أننا ليس لدينا أمل في أن يصلح مجلس الأمن هذا الخطأ نظراً لسلوكه التمييزي المتجسد في صمته إزاء المأساة الإنسانية التي يرتكبها الكيان الصهيوني حالياً في قطاع غزة. ولكن على مجلس الأمن، إن لم يستطع الدفاع عن الحق والعدل، أن يمنع تقويض مصداقيته وذلك بأن يخرج عن صمته ويتحاشى تبني مواقف غير عادلة.

في الختام، أود أن أكرر القول بأن جمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها إحدى ضحايا أسلحة الدمار الشامل، لا تدخر أي جهد في سبيل إقامة عالم خال من هذه الأسلحة الوحشية والفظيعة، وتنضم في ذلك إلى أمم أخرى محبة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد متقي على كلمته وعلى العبارات اللطيفة التي قالها دعماً للرئاسة وللمؤتمر.

سأعلق الجلسة الآن نحو دقيقتين لأرافق وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/٥٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المؤتمر وأصالة عن نفسي، أود أن أوجه تحية ترحيب حارة إلى معالي السيد يان كوبيش، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية السلوفاكية. لقد كان الوزير كوبيش هنا سفيراً، ممثلاً دائماً لبلده، في جنيف في التسعينات من القرن الماضي. فمرحّباً بعودتكم، سيدي الوزير. لكم الكلمة.

السيد كوبيش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على أن أحتتم لي هذه الفرصة. يسرني أن أعود بعد مرور نحو ١٥ سنة، ليس بطبيعة الحال لاستعادة الذكريات الجميلة وإنما للإدلاء بموقف بلدي.

السيد كوبيش (سلوفاكيا)

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح، السفير سمير العبيدي من تونس، وللأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرغي أوردجونيكيدزي، لدعوتهما إياي لأخاطب هذه الهيئة. ويعقب اهتمامي بمخاطبة المؤتمر النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة إلى وزراء الخارجية وإلى زعماء سياسيين آخرين للمشاركة في المؤتمر. والقصد من ذلك أن يعود من جديد ذلك المحفل المفضل المتعدد الأطراف، وبحق هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف حيث يتفاوض المجتمع الدولي بشأن مسألتنا نزع السلاح وعدم الانتشار.

لا شك في أنه يمكن وضع معاهدات متعددة الأطراف تتسم بالجدية والفعالية باستخدام آليات أخرى خارج مؤتمر نزع السلاح. ويشكل التفاوض بشأن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد مثلاً على ذلك. ورغم أن هذه الاتفاقية شكلت نجاحاً باهراً على العديد من الصعد المهمة، فإنها تبقى استثناءً. وينقصها على وجه الخصوص طابع العالمية إذ لا تزال بلدان مهمة خارج نطاقها. لذلك، ينبغي العودة إلى المهمة الأساسية لمؤتمر نزع السلاح.

من المؤسف، بالنسبة لسلوفاكيا، أن الزخم الذي تولد في مؤتمر نزع السلاح في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في تلاشٍ على ما يبدو. إننا نثني على الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٨ لعدم استسلامهم لهذا الوضع. غير أن الدور المنوط بهم أصعب بكثير مما كان عليه دورنا في عام ٢٠٠٦.

إن التوافق في مؤتمر نزع السلاح لا يزال أفقه مسدوداً حيث يدعو بعض أعضائه إلى تبني نهج أكثر توازناً فيما يتعلق بمصالحها الوطنية. لا شك لدينا في أن هذه المصالح الوطنية مشروعة. غير أنه ينبغي، في نظرنا على الأقل، وضعها في سياق أوسع. إننا نرى الميزة الرئيسية للمقترح الوارد في الوثيقة L.1، كما تفسره الوثيقتان المرافقتان CRP.5 و6 في ترتيبه المحكم جيداً للأولويات القائمة وفق تسلسل منطقي. إنه يشكل منهجاً يتيح لكل الدول الأعضاء إمكانية معالجة مصالحها الوطنية في مختلف مراحل المفاوضات والمناقشات الموضوعية. وكلما أحرزنا العمل على أساس مقترح الحل الوسط القائم، أجلنا موعد إحراز التقدم فيما يتعلق بالمسائل التي يعتبرها مؤتمر نزع السلاح الأنضج لاتخاذ إجراءات بشأنها.

لقد حث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون أعضاء مؤتمر نزع السلاح بصراحة أيضاً على اغتنام الفرصة التاريخية التي تتبلور منذ أمد طويل.

اخذنوا لي أن أتكلم الآن عن أنشطة سلوفاكيا الأخرى في ميدان تحديد الأسلحة. فلما كانت عضواً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تشرفت برئاسة اللجنة المنشأة عملاً بقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد أنشئت هذه الهيئة للتصدي بشكل متكامل وشمولي لجزء مهم من الخطر الذي يشكله على السلم والأمن الدوليين انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها. وأظهر تنفيذ القرار ١٥٤٠ أن روح تعددية الأطراف تسود في هذا المجال. فقد اضطلعت اللجنة المنشأة بمقتضاه، فضلاً عن أدائها لمهام أخرى، بدور نشيط في تقديم المساعدة لكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال عدد من الحلقات الدراسية الإقليمية في مجال عدم الانتشار.

السيد كوبيش (سلوفاكيا)

لقد تميزت فترة تولي سلوفاكيا لمنصب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كذلك بالمعالجة المكثفة لبعض القضايا الإقليمية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة عدم انتشار الأسلحة النووية والقذائف. وفي الوقت ذاته، ساهمنا بنشاط في إطلاق أعمال اللجان الفرعية ذات الصلة التابعة لمجلس الأمن، بما في ذلك اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧١٨.

تشبه عملية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للأسف الحالة في مؤتمر نزع السلاح. اسمحوا لي بأن أذكركم بأن سلوفاكيا من بين أولى البلدان على الإطلاق التي صدّقت عليها. وبما أننا من بين البلدان الـ ٤٤ المدرجة في المرفق ٢، فإننا نعتبر هذه مساهمة مهمة في الجهود الرامية إلى إنفاذ هذه المعاهدة. وينبغي في نظرنا أن يتدعم التطور الطبيعي للأمر بين المفاوضات التي جرت في الماضي بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هنا في مؤتمر نزع السلاح منذ عقد ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها أنضج مسألة للتفاوض بتكثيف الجهود من أجل الإسراع ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورغم أن المعاهدة لا تزال بانتظار التنفيذ، فإن سلوفاكيا تحاول المساهمة في الإعداد لذلك بتنظيمها سنوياً مختلف الدورات التدريبية والتجارب الميدانية لمحاكاة عمليات تفتيش المواقع.

وينطبق الشيء ذاته على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ذلك أن الدورة التدريبية في الوقاية المدنية دعماً للأهداف المتعلقة بتوفير المساعدة والوقاية بموجب المادة العاشرة من هذه الاتفاقية تجري سنوياً في سلوفاكيا. ويشرفني أن سلوفاكيا حظيت بموافقة مجموعة أوروبا الشرقية كمرشح لمنصب الرئيس القادم للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، تعد سلوفاكيا من بين البلدان التي تقدم سنوياً تقريراً عن تدابير بناء الثقة. واعتمدت في عام ٢٠٠٧ قانوناً لحظر الأسلحة البيولوجية بغية تكميل القوانين القائمة في هذا الميدان بمعيار محدد يستجيب بشكل مباشر للالتزام المشترط في المادة الرابعة من الاتفاقية. وفي نفس الوقت، نؤكد أن التقدم في هذا الميدان سيتحقق بوضع آلية محددة الأهداف للتحقق قائمة على أساس الجهود السابقة للفريق المخصص المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومن باب تسليط الضوء على بعض النقاط في مضمار الأسلحة التقليدية، ائذنوا لي أن أشير إلى أن سلوفاكيا ساهمت مساهمة هائلة في عملية إزالة الألغام. ففي السنوات الأخيرة، انضمت سلوفاكيا إلى مصاف الدول ذات المساهمة القصوى من النواحي المطلقة، بينما استطعنا من النواحي النسبية أن نحتل مرتبة أعلى، أي الأولى في العالم في أحد المؤشرات. ويبين هذا التزامنا بتحقيق أهداف اتفاقية حظر الألغام.

وقد ضمت سلوفاكيا، الملتزمة تماماً بدعم وتعزيز مبادئ القانون الإنساني الدولي، صوتها إلى الدعوة إلى معالجة مشكل الذخائر العنقودية. ولأننا نشدد على فكرة التكاملية، فإننا نعمل بجدية في إطار عمليتي اتفاقية الأسلحة التقليدية وأوسلو على وضع المعيار الجديد الذي يحظر هذه الذخائر العنقودية التي تتسبب في ضرر غير مقبول للمدنيين. وينبغي، في نظرنا، أن يحقق الصك، وربما الصكوك، توازناً بين احتياجات الدفاع المشروع والشواغل الإنسانية، ويجب، إذا أراد أن يحدث تغييراً حقيقياً على الأرض، أن يهيئ الظروف لإشراك المستعملين الرئيسيين لهذه المنظومة من الأسلحة ومنتجها وكبار المانحين.

السيد كوبيش (سلوفاكيا)

وأخيراً وليس آخراً، ائذنونوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن سلوفاكيا أولت خلال فترة ولايتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عناية خاصة لمسألة إصلاح القطاع الأمني. فبمبادرة منها، عقد مجلس الأمن جلسة نقاش مفتوحة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ أعطت إشارة الانطلاق لعمليات مهمة. واعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً شدد على أن إصلاح القطاع الأمني أمر ضروري لتوطيد السلم والاستقرار وتعزيز عملية تقليص مستوى الفقر وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والحيلولة دون انزلاق البلدان في دوامة النزاع. واعترف مجلس الأمن بالمساهمة الهامة لمنظومة الأمم المتحدة في إصلاح القطاع الأمني والمشاركة المتزايدة لهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها في هذا الميدان. وشدد كذلك على ضرورة إعداد تقرير شامل للأمين العام عن نهج الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني. وقد قدم الأمين العام تقريره منذ شهر، وتناقشه في نيويورك هيئات الأمم المتحدة المعنية، وأتمنى أن يجد ذلك التقرير طريقه في أجل قريب جداً إلى مجلس الأمن ومن ثم إلى الجمعية العامة.

كما تجري في قصر الأمم اليوم حلقة دراسية معنونة "الأمم المتحدة وإصلاح القطاع الأمني: سنة بعد جلسة النقاش المفتوحة لمجلس الأمن" وينظمها كل من مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة.

ائذنونوا لي أن أحتتم بالإشارة إلى أن سلوفاكيا مصممة تماماً على دعم جميع المبادرات الرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مكانها الصحيح وإلى تحسين بيئة الأمن الشامل بأسرع وأصدق طريقة في العالم الراهن المليء بالشكوك والتوجس. وسنواصل من هذا المنظر عملنا في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الوزير يان كوبيش على كلمته وعلى العبارات الطيبة التي قالها لدعم عمل المؤتمر.

سأعلق الجلسة الآن نحو دقيقتين لأرافق معالي الوزير.

عُلقَت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ائذنونوا لي أن أفتتح الجلسة من فضلكم. باسم المؤتمر وأصالة عن نفسي، أود أن أوجه تحية ترحيب حارة إلى معالي السيد سانتوس كالديرون، نائب رئيس كولومبيا. لقد خاطب نائب الرئيس كالديرون مؤتمر نزع السلاح منذ سنة تقريباً. أتذكر خطابه الذي شدد فيه على أنه من اللازم أن ينتقل مؤتمر نزع السلاح من الجدل إلى العمل. لم تتمكن بعد من ذلك، سيدي نائب الرئيس. ولكننا نتطلع إلى الاستماع إليكم مرة أخرى، ونرحب بكم أشد ترحيب في هذه القاعة. ولكم الكلمة.

السيد كالديرون (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، معالي السفراء، أود بصفتي نائب رئيس كولومبيا أن أجدد لكم الإعراب عن دعم بلدي الكامل للعمل الجاري في مؤتمر نزع السلاح بقيادة تركيا وكذلك لجهود مجموعة الرؤساء الستة من أجل تجاوز حالة الجمود السائد في المؤتمر.

السيد كالديرون (كولومبيا)

في بلدي، ليست قضايا من قبيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات وحصول الجماعات الإرهابية على مختلف أنواع الأسلحة مجرد مسائل أكاديمية. فهي تشكل جزءاً من واقعنا اليومي ومصدر تهديد خطير لسكاننا.

فيوم أمس فقط، قدمت شرطتنا الوطنية تقريراً أولياً، لا يزال في المراحل التمهيديّة، بشأن محتوى حاسوبين عُثِر عليهما عندما قُتِل يوم السبت الماضي راول ريس، الرجل الثاني في قيادة حركة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، يحتويان على رسائل من قائد إلى آخر تشير إلى أن الحركة بصدد التفاوض على ما يبدو للحصول على المواد المشعة، المواد الأولية لصنع أسلحة قادرة لاستخدامها في التدمير والإرهاب. ويظهر لنا هذا التقرير التمهيدي، الذي يخضع لعملية تحقق صارمة ودقيقة بدعم دولي، أن الجماعات الإرهابية، التي تستمد قوتها الاقتصادية من الاتجار بالمخدرات، تشكل تهديداً خطيراً جداً ليس لبلدنا فحسب وإنما كذلك لمنطقة الأنديز وأمريكا اللاتينية برمتها. ونحن على استعداد لتقديم أي معلومات تودها هذه اللجنة بهذا الخصوص من خلال كل الآليات اللازمة كي يتسنى لكم الاطلاع على المعلومات الأساسية التي توجد لدى الشرطة الكولومبية بخصوص هذه المسألة.

ولهذا السبب، تتمثل الأولوية الرئيسية لكولومبيا في استعادة الأمن. وانُخِنا في عام ٢٠٠٢ لإنجاز هذه المهمة، وحققنا على أساس سياسة الأمن الديمقراطي تقليصاً لم يسبق له مثيل في جميع مؤشرات العنف وأعيد انتخابنا بأعلى نسبة من الأصوات في تاريخ كولومبيا. ويمكننا أن نقول بارتياح إننا عززنا السيطرة على أراضينا وأعدنا إقرار سلطة الدولة في جميع أرجاء كولومبيا. وكرسنا جهوداً كبيرة لمهمة منع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة بجميع أنواعها. وتحققت نتائج هائلة في مجال الاستيلاء على الأسلحة ومصادرتها. وعلى سبيل المثال، سلمت جماعات الدفاع الذاتي في إطار عملية تسريحها أكثر من ١٨ ٠٠٠ بندقية في إطار عملية السلام.

وأتمن وأهم وسيلة نملكها لتعزيز هذا الكفاح وتحقيق نتائج أفضل هو العزم المشترك على الانتقال من الأقوال والنوايا إلى الأفعال وتنفيذ القوانين الدولية الكثيرة في هذا المجال بحزم وعلى الفور. وأقصد صكوكاً من قبيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي يتضمن الفصل المتعلق منه بالمساعدة والتعاون الدوليين توصيات مهمة جداً لمكافحة هذا الاتجار غير المشروع بفعالية. وفي الاجتماع القادم للدول الذي يجري كل سنتين والذي سيعقد في تموز/يوليه في سياق برنامج العمل في نيويورك، نأمل أن نحقق نتائج ملموسة بل نحتاج إلى ذلك ونريده.

وحسبما أفادت به المخابرات الرسمية وهيئات التحقيق، يُوجّه ٨٠ في المائة من الأسلحة التي تدخل كولومبيا بطريقة غير قانونية إلى هذه الجماعات الإرهابية و٢٠ في المائة منها إلى المجرمين العاديين. ويوضح هذا الأمر أهمية ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل وصكوك إقليمية أخرى من قبيل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

السيد كالديرون (كولومبيا)

وندعو من كولومبيا إلى التنفيذ السريع لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والجهود الرامية إلى منع الجماعات المسلحة غير الشرعية من الحصول عليها. وساند بلدنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وتدعو خطة عملها إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الدول في مجال مكافحة الجرائم المتصلة بالإرهاب من قبيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات. كما تحدد مسؤوليات والتزامات لتحسين إجراءات الجمارك ومراقبة الحدود لكشف ومنع تحرك الإرهابيين والوسائل التي يستعملونها للاعتداء على السكان المدنيين، وفي حالة كولومبيا، على المؤسسات الديمقراطية.

وأود أيضاً أن أشير إلى مسألة انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة ومكوناتها والاتجار غير المشروع بها. ويدل نوع الأخطار التي ذكرتها آنفاً على وجود حاجة ماسة لكفالة التنفيذ الكامل للقرارات التي اعتمدها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة للحيلولة دون وقوع هذه الأسلحة في أيدي هذه الجماعات الإرهابية الخارجة عن القانون. فقد تبينت بالفعل قوتها التدميرية وخطورها على الطيران المدني في ما حدث من الأفعال الإرهابية مؤخراً. وتعد هذه الأمور كلها تدابير أساسية لو تأتى لها العزم والالتزام من جانب جميع البلدان، إذ من شأنها أن تقلص بشكل جذري نطاق وفرص العمل المتاحة لهذه الجماعات الإرهابية وأن تمنع بالتالي معاناة الملايين من الأشخاص.

كما تعلمون، كنا من بين الأطراف الراعية لصيغة السفراء الخمسة التي وضعت الأساس لتحقيق توازن مواضيعي حساس بغرض اعتماد برنامج عمل. ودعمنا العام الماضي مشروع المقرر الرئاسي (L.1) الذي يجسد في نظرنا معالجة قضايا مصرية من قبيل نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبدء المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة متعددة الأطراف وخالية من التمييز بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة.

ونرى أن مؤتمر نزع السلاح مهياً لاستئناف الاضطلاع بدوره باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح وتفادي مزيد من التدهور في مصداقيته. وندعو الدول الأعضاء إلى التحلي بالإرادة السياسية لمواجهة هذا التحدي وبدء هذه العملية، وسنواصل العمل بنشاط كي نساهم في نظام نزع السلاح ومنع الانتشار النووي. وكدليل على هذا الالتزام، أودعنا مؤخراً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك صك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإزاء مشاكل وتحديات من قبيل ما ذكرته، يشكل التنفيذ الملائم للصكوك الدولية وجميع الصكوك الأخرى القائمة لمعالجة مشكل الإرهاب مسألة أساسية لكولومبيا ولأمن شعبها. فهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً بين البلدان المتضررة بالألغام المضادة للأفراد. ذلك أن الجماعات الإرهابية تشجع الاستخدام الواسع النطاق والعشوائي لهذه الأجهزة التي تلحق أضراراً بالسكان المدنيين وتؤخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات. فمنذ عام ١٩٩٠، تضرر ٦ ٨٠٠ كولومبي جراء الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة. ولقي ١ ٥٠٠ من هؤلاء

السيد كالديرون (كولومبيا)

الأشخاص حتفهم جراء هذه الحوادث ويعاني ٣٠٠ ٥ شخص آخر من عاهات مستديمة و ٤٠٠ ٤ من الناجين من أفراد قوات الأمن و ٣٠٠ ٢ منهم مدنيون، و ٦٥٠ من هؤلاء المدنيين قاصرون و ٣٤٧ منهم نساء. ووقع هؤلاء المواطنون ضحية لأسلحة لا تميز بين المقاتلين وغير المقاتلين. تلکم أجهزة تضر بحياة السكان ورفاههم وتعيق التنمية بشكل خطير. وينغص استعمال هذه الأجهزة، التي توضع بصفة عامة في محيطات المدارس ومصادر المياه والطرق والكنائس وغيرها من الأماكن العامة، حياة مجتمعات بأكملها ويطرح تهديدات إضافية للسكان المستضعفين.

طيلة تاريخ كولومبيا، أبانت عن التزامها الخالص بالقانون الدولي. ويتجلى هذا الأمر في التزامنا الوطني بتنفيذ اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وإزاء أزمة من هذا الحجم، يعد توقيع اتفاقية أوتاوا والتصديق عليها وتنفيذها بشكل صارم مسائل ذات أولوية في سياسة تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها التي تتبّعها هذه الحكومة.

ومن أجل الوفاء بالالتزامات التي تفرضها تلك الاتفاقية، وضعت كولومبيا بروتوكولين وطنيين لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية: أحدهما لتطهير حقول الألغام المنشأة لحماية القوات المسلحة قبل تصديق كولومبيا على اتفاقية أوتاوا، والآخر لإزالة حقول الألغام التي أنشأتها الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق القانون. ولدينا حالياً فريقان، يتألف كل منهما من ٤٠ رجلاً، يقومان بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في مختلف بلديات كولومبيا. ويمثل البروتوكولان للشروط الدولية في كل المناحي ويأخذان في الاعتبار عوامل من قبيل الأمن والجودة والكفاءة وحماية البيئة.

وقررنا كذلك إنشاء إدارة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية كوحدة عسكرية مكرسة حصراً لإنجاز هذا العمل. وتسدي الإدارة المشورة التقنية للبرنامج الرئاسي للعمل الشامل من أجل إزالة الألغام في المسائل المتصلة بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ولديها الآن أربع أفرقة مكرسة للاضطلاع بهذه الأنشطة. وحتى الآن، أتمننا بنجاح تدمير ٧ من حقول الألغام الوقائية البالغ عددها ٣٤، ومن المقرر تدمير ال ٢٧ المتبقية قبل ١ آذار/مارس ٢٠١١، وهو الموعد النهائي الذي حددته اتفاقية أوتاوا. وليس هذا الأمر ولن يكون تحدياً سهلاً. فالعمل الشامل من أجل إزالة الألغام المضادة للأفراد مشروع طويل الأجل بالتأكيد. إنه عملية تشمل العديد من الوكالات العامة والخاصة التي تسعى، من خلال عملها، إلى الحد من الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة في كولومبيا.

إن كولومبيا ستمضي قدماً في مسعاها لتحقيق الأمن والتنمية الشاملة لجميع المواطنين. وسنواصل تقديم الرعاية الاجتماعية والرعاية الطبية المناسبة للضحايا وإعادة تأهيلهم وستكفل إعادة إدماجهم في المجتمع من خلال مشاريع إنتاجية. ونحن ممتنون لما حظينا به من التضامن والتعاون الدوليين في مسعانا لتحقيق هذه الأهداف.

السيد كالديرون (كولومبيا)

أود أن أؤكد في هذا المحفل نية كولومبيا بأن تكون البلد المستضيف للمؤتمر الثاني لاستعراض اتفاقية أوتواوا، المزمع عقده في نهاية عام ٢٠٠٩. وإذا حصلنا على التأييد اللازم، فقد اختارت الحكومة مدينة كارتاخينا دي إيندياس لاحتضان هذا المؤتمر التاريخي، الذي سيخلد الذكرى العاشرة لبدء نفاذ هذا الصك الدولي القيم جداً. ونأمل أن نحظى بتأييدكم جميعاً لاستضافة هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائب الرئيس كالديرون على كلمته الشاملة وعلى عباراته الطيبة لدعم عمل المؤتمر.

سأعلق الجلسة الآن نحو دقيقتين كي أرافق فخامة نائب الرئيس.

عُلقت الجلسة الساعة ١٢/١٨ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه تحية ترحيب حارة إلى معالي السيد يونس غار ستور، وزير الشؤون الخارجية للنرويج، لقبوله دعوتنا لمخاطبة المؤتمر. لقد كان الوزير غار ستور، حسبما أعلم، في جنيف منذ عقد بصفة مختلفة. ونرحب به اليوم في هذه القاعة التاريخية لعقد جلسات المجلس. معالي الوزير، لكم الكلمة.

السيد ستور (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، شكراً لكم على استعدادكم للاستماع إلي. إنه لمن دواعي سروري الغامر أن أحضر مؤتمر نزع السلاح في هذا الطرف الخاص، وبما أن هذه أول مرة أحضر فيها المؤتمر، ائذنوا لي أن أقدم تعليقا على ما أعتقد، وأنا أعد لهذه الجلسة، أنه سياق جهودنا في سبيل العمل من أجل رؤية عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد جمعنا في مؤتمر في أوصلو الأسبوع الماضي نحو ١٠٠ مشارك، من ٢٩ بلداً مختلفاً، ركزوا على المطلوب لإحياء تلك الرؤية: ما هي الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها لتحقيق رؤيتنا المشتركة، في المدين القصير والطويل على حد سواء؟

وكان اللقاء من تنظيم حكومة بلدي، النرويج، والمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي، التي يتزعمها السيناتور الأمريكي السابق سام نون، ومؤسسة هوفر في جامعة ستانفورد، التي يتزعمها كاتب الدولة السابق للولايات المتحدة الأمريكية جورج شولتز، وشارك فيه بنشاط المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البردعي.

أمضينا يومين من المناقشات المكثفة - مناقشات ضمت المثاليين والواقعيين على حد سواء. هكذا ينبغي أن نعالج هذه المسألة، على ما أظن. وقد لاحظتُ أثناء تلك المناقشات أن أرضية مشتركة جديدة قيد النشوء لمعالجة هذه المسائل الهامة - هذه المسائل التي لا تزال تمس وجودنا نفسه وإن تراجعت مكانتها في سلم الاهتمام والحزم الدوليين.

السيد ستور (النرويج)

ربما قلصت الأجيال الجديدة من الزعماء السياسيين تدريجياً بعد الحرب الباردة مقدار التركيز على الأسلحة النووية والخطر الناجم عن انتشارها. وربما حظيت بالأولوية مسائل من قبيل مكافحة الفقر وتغير المناخ والصحة العالمية وغير ذلك من القضايا الرئيسية المتصلة بالعولمة. وربما نحن عاجزون عن إدراك التحدي الأمني الكبير والمشارك الذي نواجهه جميعاً في ظل وجود كم ضخم من الأسلحة النووية: إنه انتشارها وإمكانية وقوع التكنولوجيا والمواد النووية في أيدي المجرمين والإرهابيين.

ما أقصده هو ما يلي: أن مفهوم التدمير المتبادل المؤكد يسرّ إدراكه خلال فترة الحرب الباردة. وأضحى ذلك المفهوم نفسه في الوقت الراهن بالتدريج في حكم المتجاوز إزاء سيناريو للخطر النووي يتسم بالتشظي والتعقيد. ولكننا لا نزال بعيدين عن الاتفاق على مفهوم جديد موحد يمكن أن يساعد في توجيه عملنا. لدينا معاهدات، وعلينا احترامها وتنقيحها. ولكننا نفتقر، على ما أظن، إلى خريطة الطريق المعبئة التي من شأنها أن تحشد ما يلزم من الإرادة والعزيمة السياسيتين.

وكما قال كاتب الدولة شولتز في أوصلو الأسبوع الماضي، "يتعلق الأمر قبل كل شيء بجهد سياسي ودبلوماسي". وتكررت رسالته عندما حضرت يوم الأحد الماضي في لندن اجتماعاً لرجال الدولة القدامى - وضم كبار صنّاع القرار من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وأوروبا خلال العقود الأربعة الماضية الذين التأموا لمناقشة هذا التحدي بالتحديد. وفي ذلك الاجتماع، سعدت أيضاً بلقاء وزير الدولة السيد ساودا باييف، الذي يحضر معنا هنا اليوم من كازاخستان، وأعتقد أن كازاخستان برهنت أن الأمن الوطني لا يتحقق بامتلاك الأسلحة النووية.

ما تمخض بحجوية متجددة عن اجتماعي أوصلو ولندن هو رؤية عالم خال من الأسلحة النووية. ينبغي، بطبيعة الحال، ألا نتوقع نتائج في المدى القصير، بل أن نتذكر أن الحال اقتضى هذه الرؤية في ريكيافيك في عام ١٩٨٦ لإطلاق سلسلة من الإنجازات الخارقة الكبرى في ميدان نزع السلاح النووي إلى أن توقفت العملية حوالي عام ٢٠٠٠. ورؤية عالم خال كلياً من الأسلحة النووية رؤية تحقق الأمن المستتب لنا جميعاً.

انظروا إلى أمريكا اللاتينية: فبإعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية، أفلتت قارة بأكملها من منطلق الصراع النووي. والنتيجة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية هي تحسن أمنها، وما يساوي ذلك من حيث الأهمية أن الدول الشحيحة الموارد تسنى لها منح الأولوية لبرامج إنمائية ضخمة تعود بالنفع على الجماهير.

أعتقد بالتالي أن هذا هو التحدي الرئيسي أمامنا: كيف نحبي قوة رؤية ريكيافيك بطريقة توحد المثاليين والواقعيين ونضع خريطة طريق تستند إلى توافق تمثيلي يحدد الخطوات الملموسة والقابلة للتنفيذ التي يجب علينا اتخاذها. لذا، فكرت في أن أغتنم هذه المناسبة - شرف وجودي هنا - لأشاطركم المبادئ الرئيسية الخمسة المتمخضة عن مناقشاتنا في مؤتمر أوصلو الأسبوع الماضي. وأقدمها باعتبارها إسهام النرويج في عمل مؤتمر نزع السلاح لإلهام بصائرنا فيما يتعلق بالخطوات الملموسة التي يمكن أن تساعد في إنهاء المآزق الأبدية التي ابتلينا بها زمناً طويلاً.

السيد ستور (النرويج)

أولاً، ملاحظة بديهية: يتطلب تحقيق رؤية عالم خال من الأسلحة النووية زعماء ملتزمين على أعلى المستويات. وعلى الزعماء أن يشركوا الجهات المعنية المحلية الرئيسية، ومنها المؤسسات الأمنية والوسط العلمي، وعلى وجه الخصوص، الجمهور العام. وهنا على ما أرى يكمن التحدي: ما هو؟ أوافق زملائي في أن هذه المسألة ليست فعلاً مدرجة في جداول أعمالهم لأنه - كما قلتُ في المقدمة - توجد مواضيع أخرى تستأثر بالأولوية القصوى في المناقشات الدولية.

ثانياً، للحفاظ على رؤيتنا وإيجاد القوة الدافعة لها، ينبغي أن تُتخذ الآن خطوات ملموسة وقابلة للتنفيذ. ولتكن صغيرة، فنحن بحاجة إلى خطوات صغيرة وقابلة للتنفيذ، وينبغي اتخاذها بشكل انفرادي، إن اقتضى الأمر ذلك. ويجب أن تبدأ وتتواصل المفاوضات اللازمة لإجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية. ويعني هذا تقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب الدفاعية وفي وضع العمليات، وهو ما يعني الوفاء بوعود اتفاقات سعيها طويلاً من أجل إبرامها من قبيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والالتزامات العالقة التي قُطعت في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ولضمان ما يلزم من الثقة في هذه الخطوات وغيرها، علينا أن نكون مستعدين لإبرام اتفاقات مُلزِمة ذات مصداقية من حيث التحقق من تنفيذها. ويستدعي هذا الأمر، مرة أخرى، إشراك الوسط العلمي، الذي يستطيع مساعدتنا في الاضطلاع بدقة بأعمال تحقق ذكية. ويعني التعامل بجدية مع مسألة نزع السلاح كذلك التعامل بجدية مع النزاعات الإقليمية. فعلى الجهود الدولية أن تركز على النزاعات الإقليمية التي لم تتفاهم بالقدر ذاته الذي تركز به على تلك التي تفاقمت.

ثالثاً، يتطلب إحراز التقدم التوافق فيما بين جميع الدول، الحائزة منها للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء. فالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تفرض الالتزام بالقيام بنزع السلاح على كل الدول. لا شك في أن الدول التي لديها أضخم الترسانات يقع عليها أمر الاضطلاع بدور ريادي. ولكن رؤيتنا لا يمكن أن تتحقق إلا إذا هُضمت برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار سوياً - وليس بعضنا دون غيره - وإذا عملنا سوياً على وضع أدوات للتحقق وترتيبات أمنية جماعية يمكن الوثوق بها. وإذا استغللنا الهدف المشترك للعمل سوياً لدى العسكريين والعلماء والدبلوماسيين والحكومات، من الممكن أن نتم الفوائد كذلك ميادين أخرى كثيرة. ولذا لا أرى أي تضارب فيما يتعلق بإشراك الآليات الخاصة بالمناخ والفقر والصحة وبكل المسائل الأخرى في هذا المسعى لأن هذه الآليات ستحفز بعضها بعضاً.

رابعاً، ينبغي أن نخلص لمبدأ عدم التمييز. فهو أمر أساسي لفعالية تعددية الأطراف. إن الأسلحة النووية تهددنا بأخطار جماعية. وفي صالحنا أن نعتمد نُهجاً خالية من التمييز في مواجهة هذه الأخطار. وعلينا أن نجابه مشكل الانتشار بوحدة وعزم حيثما وقع. وينبغي، بالتالي، أن نصوغ اتفاقات لترع السلاح تشمل جميع الدول. وعلينا أن ندرك أن الضمانات المتعلقة بدورة الوقود لن تنجح إلاّ باعتماد نهج خال من التمييز يقر بحق جميع الدول في الاستخدامات السلمية ويراعي حاجتها للأمن الطاقوي. وبهذه الروح نعالج مسألة إنشاء صندوق احتياطي خاص بالوقود تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا مثال على خطوة ملموسة قابلة للتنفيذ من شأنها إيجاد القوة الدافعة للعزم المشترك. وترى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه سيلزم مبلغ ١٥٠ مليون دولار لتشغيل هذا

السيد ستور (النرويج)

الصندوق الاحتياطي. وحُصِّل منها على ١٠٠ مليون دولار. وتعهدت النرويج بمبلغ ٥ ملايين دولار، أي ١٠ في المائة من الخمسين مليون دولار المتبقية. أحث الدول الأخرى على تقديم مساهمتها. وإذا تسنى لذلك الصندوق الاحتياطي للوقود أن يعمل، سنبعث على ما أظن إشارة قوية مفادها أن المجتمع الدولي على استعداد لمعالجة ذلك البعد المهم جداً.

وختاماً، ينبغي أن تطبع الشفافية جهودنا العالمية. فهي مطلوبة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها مثل بلدي على حد سواء. وهي، إذ تشكل منطلقاً حيوياً للعديد من الخطوات العملية التي يجب علينا اتخاذها، تعد أيضاً وسيلة لبناء عنصري الثقة والأمان الحيويين اللذين لا يمكن بدونهما لجهودنا الرامية إلى بلوغ مستوى صفر في نزع السلاح النووي أن تنجح. وبالمناسبة، ليست هذه رؤية يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها، ولكننا لا نستطيع بدونها على ما أظن أن نغير المنطق الذي يسود المجال النووي في الوقت الراهن. ولا تستلزم إجراءات تعزيز الشفافية بالضرورة صكوكاً قانونية قد يتطلب التفاوض بشأنها أشهراً بل سنوات. فبإمكان جميع الدول تنفيذها ابتداءً من اليوم. وأحث المجتمع الدولي على دعم القيادة الجديدة في روسيا والقيادة الجديدة القادمة في الولايات المتحدة كي تعالجا هذه المسألة بوصفها أحد المواضيع الأولى في جدول أعمالهما الثنائي.

استناداً إلى هذه المبادئ، قدم رئيس مؤتمر أوصلو في خلاصته لأعمال المؤتمر ١٠ توصيات متعلقة بالسياسات. اسمحوا لي بأن أطلعكم اليوم على نسختها المختصرة.

أولاً، يجب على القادة الوطنيين في جميع الدول أن يهتموا بالأمر شخصياً وأن يسعوا إلى إشراك الجهات المعنية المحلية الرئيسية - ولا سيما السكان - في مرحلة مبكرة. وما دامت جهود نزع السلاح مشروعاً تداخلاً فيه تخصصات عدة، يجب على قادة الدول أن يعملوا كذلك على إشراك خبراء من جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك العلوم والدبلوماسية والسياسة والقانون والقطاع العسكري.

ثانياً، إن الولايات المتحدة وروسيا مدعوتان إلى تقليص حجم ترسانتيهما بمقدار هائل بحيث تقاس أعداد الأسلحة النووية بالمائة وليس بالألف. وينبغي أن يتم هذا من خلال معاهدة ملزمة قانوناً يجري التحقق من تنفيذها. ومن المهم كذلك إشراك الصين ولاحقاً الدول الأخرى التي تملك أسلحة نووية في حوار استراتيجي لوضع نهج تعاوني لمعالجة مسألة الأمن النووي.

ثالثاً، يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتعاون مع الدول الحائزة لها من أجل تطوير التكنولوجيا اللازمة للتحقق من نزع السلاح. وإنما على استعداد، كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، للمساهمة في هذا المشروع. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تغتنم الفرصة المتاحة لها وذلك بتقليص أعداد أسلحتها النووية لتجريب هذه التكنولوجيا.

السيد ستور (النرويج)

رابعاً، إن كل الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة إلى بذل كل الجهود لتغيير اعتمادها على هذه الأسلحة باعتبار ذلك مساهمتها الرامية إلى إزالتها. وعليها أيضاً أن تغير حالة عمل أسلحتها النووية بغية زيادة الحيز الزمني المتاح لاتخاذ القرار في حالة التفكير في استعمالها وأن تتخذ خطوات أخرى لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

خامساً، إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر هام لمنع وقوع سباق جديد للتسلح النووي. ورشما تدخل حيز النفاذ، ينبغي تعزيز الوقف القائم للتجارب النووية. وعلى أي دولة اختبرت أسلحة نووية في الماضي أن تتعهد بالأبداً تكون البادئة باستئناف التجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة تمويل نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

سادساً، تعد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيوية لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار. وعلى المجتمع الدولي، فضلاً عن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أن ينظر في مسألة إنشاء هيئة طوعية لمراقبة المواد الانشطارية لتعزيز الأمن والشفافية فيما يتعلق بجميع المواد النووية، بما في ذلك المواد التي قد لا تخضع لأحكام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

سابعاً، تتطلب إزالة الأسلحة النووية نظاماً لمنع الانتشار يتسم بالمتانة والمصدقية. ويجب على جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تعتمد اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عليها أن توقع جميع الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة وأن تصدق عليها وتنفذها لزيادة سلامة موادها النووية وأمنها.

ثامناً، للمساعدة في تلافي إمكانية وقوع الإرهاب النووي المرعبة، يجدر بكل الدول التي تملك أسلحة نووية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تقع أسلحتها في أيدي من لا يجوز لهم الحصول عليها.

تاسعاً، ينبغي أن نسعى إلى إنشاء نظام خال من التمييز لتوريد الوقود النووي بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أُلحِتُ للتو. وفي هذا الصدد، يلزم حوار جدي ومتواصل بين المنتجين والمستهلكين كي تتاح للمستهلكين فرصة لتوضيح احتياجاتهم وللموردين فرصة لتحديد الترتيبات والحوافز وفق ذلك.

وختاماً، علينا أن ننظر في مسألة إنشاء فريق حكومي دولي رفيع المستوى وذي قاعدة واسعة معني بتزع السلاح النووي، يشبه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ويسترشد به، وذلك ليسدي المشورة للحكومات فيما يتعلق بالشروط الأساسية لإزالة الأسلحة النووية. يستحيل أن يكون نسخة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولكن ما المانع من أن يستمد بعض الإلهام من الكيفية التي عمل بها ذلك الأسلوب خلال السنوات العشر الماضية نظراً للمصدقية التي حققها؟

السيد ستور (النرويج)

نتقاسم جميعاً مسؤولية الحفاظ على رؤية عالم خال من الأسلحة النووية. أعود فأقول إنها لن تتحقق بين عشية وضحاها، ولكننا، ما لم يصمد، لن نملك وسيلة منطقية أخرى للاستمرار في عملنا. إن النرويج ستواصل العمل في كل المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة كي تضمن أن تُتابع هذه الرؤية بتدابير عملية وملموسة. وسنواصل العمل أيضاً على أساس ثنائي. وعلى سبيل المثال، تتعاون النرويج وروسيا حالياً في تحسين مستوى السلامة والأمن النوويين في منطقة شمال غرب روسيا المجاورة للنرويج. وسنواصل أيضاً تعاوننا الممتاز مع المملكة المتحدة فيما يتعلق بتعزيز التحقق من نزع السلاح.

إذا أردنا تحقيق النتائج، علينا أن نكون مستعدين للعمل بطرق ابتكارية. وينبغي أن نشرك كل الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني. لقد كان مؤتمر أوصلو الأسبوع الماضي بحق مثلاً لهذه الشراكة.

ونحتاج إلى مزيد من التعاون الأقليمي. فلن نحصل على نتائج ما لم نبني الجسور ونقم بالمزيد من أجل تحديد مجالات العمل المشترك. وذلكم أحد الأهداف الرئيسية لمبادرة الدول السبع التي تشارك فيها النرويج مع دول أخرى من بينها المملكة المتحدة وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وشيلي ورومانيا.

في الختام، ائذنوا لي أن أتناول مسألة أخرى ملحة، إنها التعهد المشترك بوضع صك قانوني لحظر الذخائر العنقودية التي تتسبب في أذى غير مقبول للمدنيين. فثمة حالياً حسبا تفيده التقارير أكثر من ٢٥ دولة متضررة بالذخائر العنقودية. بعد أن تُلقى دون أن تنفجر، تماثل الألغام البرية المضادة للأفراد المنتشرة في أرجاء الأقاليم. تفرز الحروب والتراعات المسلحة جميع أنواع المتفجرات من مخلفات الحرب، ولكن يقل، إن وُجد، ما يتسبب منها في أذى هائل وغير مقبول من قبيل ما تحدته الذخائر العنقودية - وفي كثير من الأحيان عقوداً بعد الضربة الأولى. ومعظم ضحاياها مدنيون. ويتضرر الملايين من الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر جراء استعمالها.

الضرر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الذخائر العنقودية نتيجة لآلة الحرب العصرية. إن حروب الوقت الراهن كثيراً ما تدور في المناطق المأهولة والقرى والأراضي الزراعية. نلاحظ هذا في أفغانستان والعراق ولبنان. ويخلف استخدام الذخائر العنقودية وكميات ضخمة من المتفجرات من مخلفات الحرب معدلات مرتفعة من الضحايا المدنيين. وكما هو الشأن فيما يتعلق بالأسلحة النووية، يتمثل خطر داهم في انتشارها. لقد تكدست البلايين من الذخائر الصغيرة. وعلينا أن نتلافى إمكانية نقل الأنواع القديمة والبالية من الذخائر العنقودية إلى بلدان أخرى. وينبغي، في نظرنا، أن يتخذ صك جديد بشأن الذخائر العنقودية مخلفاتها الإنسانية كمنطلق لمنع وقوع ضحايا جدد بسببها وتقديم المساعدة لضحاياها ولجتمعاتهم.

هذا هو المبرر لعملية أوصلو. وائذنوا لي أن أقول إن النرويج ملتزمة تماماً بالعملية الجارية داخل عملية اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومستعدة لدعمها بنشاط، ولكننا لا نقدر حين تتعثر تلك العملية أن نجلس، غير مكترئين، ونكتفي بالتفرج على ذلك التعثر. علينا أن نتخذ مبادرات جديدة. وفرض حظر على الذخائر العنقودية التي تخلف تداعيات إنسانية غير مقبولة أمر يندرج ضمن الوفاء بالتزامنا الإنساني بوضع حد لاستعمال سلاح يلحق أضراراً وخيمة بالمدنيين ويعيق التنمية.

السيد ستور (النرويج)

لقد حظي المؤتمر الذي عُقد في ويلينغتن الشهر الماضي بدعم واسع من جانب البلدان المتضررة بالذخائر العنقودية والبلدان التي لا تملك أسلحة من ذلك النوع، مثل بلدي، على حد سواء، ولدينا الآن منطلق جيد للمفاوضات النهائية التي ستفضي إلى معاهدة في دابلين في أيار/مايو.

ما لدينا اليوم إذن فرصة لا يُعقل أن نفوتها، إنها فرصة لمنع حدوث أزمة إنسانية مماثلة لتلك التي تسببت فيها الألغام البرية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وعلينا أن نغتنمها سوياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، معالي الوزير ستور، على هذه الكلمة. النرويج بالتأكيد من بين أهم الفاعلين في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ونشكركم على مشاركتكم إيانا رؤيتكم وأفكاركم بشأن أنشطة نزع السلاح المختلفة.

سأعلق الجلسة الآن نحو دقيقتين كي أرافق معالي الوزير.

عُلقت الجلسة الساعة ١٢/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٥٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد لدي أي متكلمين في القائمة. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

إشارة أخيرة: أود أن أدعوكم إلى العودة إلى هذا المكان على الساعة الثالثة بعد الزوال لعقد الجلسة العامة الرسمية القادمة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

— — — —